تطور نظم الأسواق في المدينة الإسلامية فترة صدر الإسلام والدولة الأموية

د. امبارك محمد فرج امبارك

قسم التاريخ كلية الآداب جامعة سرت

أولاً:– المقدمة

إن دراسة الحياة الاقتصادية في الدولة العربية الإسلامية، تحتاج إلى الكثير من البحث والتقصي لإظهار جوانبها المضيئة.

فمنظور الحياة الاقتصادية يُعد أساساً للتطور الحضاري ورقيه، ومن هنا جاء اختيار هذا الموضوع للكشف عن أحد الجوانب المهمة للحياة الاقتصادية، فمن الملامح الرئيسية للمدن أنها ذات طابع تجاري، بل نشأت بعض المدن أصلاً كمراكز للتبادل التجاري.

حيث كانت تنشأ عند ملتقى طرق التجارة، وتمثل الأسواق مراكز النشاط التجاري بصوره ومراحله المختلفة التي انعكست انعكاساً مباشراً على نمطية الاسواق وأنواعها.

ففي الإطار الزمني وُجدت الأسواق السنوية أو الموسمية، وفي الإطار المكاني المحدد المساحة والموضع وُجدت الأسواق الدائمة الخاصة التي تظل منعقدة للبيع والشراء طوال السنة أو معظمها، أو أيام معينة من الشهر أو الأسبوع، أو كلما وصلت إلى القرية، أو البادية، قافلة محملة بالعروض والأمتعة والسلع المختلفة.

وهي قريبة من أبواب وأسوار المدينة، وأسواق بداخل المدينة تنوعت مواضعها ومساحتها حسب نشاطها وخدماتها التي تؤديها. فمنها ما كان يخدم أهل المدينة كلها، ومنها ما اختص بتلبية الحاجات اليومية لقطاع صغير في المدينة فصغر حجمها وتحددت وظيفتها فسميت السوقيات، وتبعثرت نوعيات معينة من الحوانيت كحوانيت الدقيق والخبز في شوارع المدينة، لتفي بالحاجات المستمرة من قرب. أضف إلى ذلك فقد كانت الأسواق إلى جانب كونها تبادل للسلع ومراكز لتبادل الأفكار سواءً أكانت ثقافية أم سياسية أم اجتماعية، وتركتُ هذا الجانب إلى بحث آخر.

إن منهجنا في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. فالمنهج التحليلي يركز على الملاحظة والتحليل للمادة التاريخية، والمنهج المقارن لا يكتفي بالتاريخ السردي الوصفي، بل يستلزم وجود عدة قضايا مشتركة ومختلفة بين الأطراف المقارن بينها، فالمنهج المقارن يجيب عن التساؤل: لماذا حدث؟ بينما المنهج الوصفي التحليلي يجيب عن التساؤل: كيف حدث؟ فهو منهج متعمق في الأحداث ويحاول الكشف عن محركاتها.

تناولت في هذا البحث التعريف بالسوق لُغوياً واصطلاحاً، ثم مرحلة تمهيدية عن الأسواق قبل الإسلام لأنها استمرت إلى ما بعد ظهور الإسلام ، ثم الأسواق وتطورها في عهد الدولة العربية الإسلامية، تخطيطاً، وبناءً، وتنظيماً، وضبطاً في جميع معاملاتها.

ثانياً:– التعريف بالسوق

1- تعريف السوق في اللغة:

السُّوق بضم السين مشددة ممدودة تذكر وتؤنث والجمع أسواق [1]، أو سوقاً [2]. وتسوق القوم اتخذوا سوقاً [3]، أو باعوا واشتروا [4]، والسوق موضع البياعات وهي السلع والأمتعة والعروض، التي يتبايع بها التجار في التجارة. وقد سمي موضع البياعات سوقاً، لأنه تساق إليها الأشياء ويقع فيها البيع [5]. تصغير السوق سويقة أي تجارة [6]، وتسمى السوق أيضاً بالقسيمة.

وهناك مصطلحات يطلقها العرب على حركة السوق من حيث الرواج والكساد، فإذا نشطت السوق وراج عمل أصحابها قيل نفقت السوق أو قامت [7]، وإذا كسدت السوق قيل انحمقت أو نامت. [8]

2- تعريف السوق اصطلاحاً:

لا يقصد الاقتصاديون باصطلاح السوق مكاناً عيناً تُباع وتُشترى فيه الاشياء، بل كل الإقليم الذي يكون فيه البائعون والمشترون على اتصال حر يؤدي إلى مساواة أثمان السلع التي من نوع واحد بسهولة وسرعة.

وهناك تعريف آخر للسوق حيث استعمل لفظ السوق في الأصل ليدل على مكان عام في مدينة يعرض فيه لبيع مواد المعيشة من مختلف السلع، ثم اتسع معنى هذا اللفظ فأصبح يراد به أية جماعة من الناس تربطهم علاقات أعمال وثيقة ويقومون بأعمال تجارية واسعة النطاق في سلعة من السلع، فالمدينة الكبيرة قد تشمل

عدداً من الأسواق بقدر ما يوجد من فروع التجارة المهمة، وهذه الأسواق قد تكون مستوطنة أو غير مستوطنة. [9]

ثالثاً:– الأسواق قبل الإسلام:

أقام العرب قبل الإسلام أسواقاً متعددة، انتشرت في أجزاء من شبه الجزيرة العربية كلها، وهي أسواق عربية، وهناك أسواق أخرى قصدها العرب للاتجار في مواسم وأوقات مختلفة، كانت خارج جزيرة العرب، في العراق أو في بلاد الشام أو في الحبشة، وقد كان العرب يقصدونها أيضاً للاتجار والامتياز [10]. فامتدت على طول الطرق التجارية التي تربط بين أجزائها ابتداءً من أقصى الشمال حيث سوق دومة الجندل، ثم على طول ساحل الخليج العربي حيث أسواق المشقر وصحار دبا، ثم الساحل الجنوبي لجزيرة العرب، حيث سوق الشحر، وعدن الرابية وصنعاء، ثم ساحل البحر الأحمر الشرقي [11]، حيث أعظم الأسواق قبل الإسلام شهرة عكاظ، ومجنة، وذي المجاز. فقد مارس العرب التجارة في هذه الأسواق قبل الإسلام بحقبة طويلة، فحبهم للعمل جعلهم يمارسون التجارة حتى تحقق لهم مستوى رفيع من العيش ، فكانت التجارة خير مهنة لهم [12]. فانتشار الأسواق في ربوع شبه الجزيرة العربية، اعتبر من مظاهر تحضرهم [13]. فمن خصائص الأسواق الموسمية أنها كانت حولية، تنعقد مواسمها مرة واحدة في مواقيت معينة من السنة، وتقوم أياماً معدودات معلومات، ثم تنفض بانقضائها، وهي غالباً مقصد الناس من أهل الموضع الذي تكون فيه، وأهالي المواضع القريبة المجاورة، أو البعيدة [14]، فلا يعودون إلى مثلها حتى تحول الحول.

ولا شك في أن ضبط مواعيد الأسواق الموسمية على مواقيت معينة كان غالباً متوافقاً ومواعيد مواسم دينية، ومواعيد انتقال القوافل التجارية بين محطات التجارة والأسواق، فمن شأن هذا الضبط أن يجعل الناس والتجار على موعد ثابت، وقد أعدت، ونظم طريق سيرها، وأُمنت بالخفارة والخفراء، مثلما يتيح للناس شهود مواسم الحج والأسواق العامة في أوقاتها آمنين مطمئنين [15]. ولولا الأمان في الأسواق عند العرب لما قامت سوق ولا ازدهرت تجارة فيها.

وكانت أسواق العرب عشرة [16]، وقيل ثلاثة عشر [17]، حيث كان لكل سوق (قَوَمة) يقومون بأمره والمحافظة عليه وعلى الأرواح والأموال. فقد كان في العرب قوم يستحلون المظالم إذا حضروا هذه الأسواق، ومن هنا لا بد لنا من عرض مختصر لهذه الأسواق [18] حتى نعرف وقت انعقادها وأساليب التجارة فيها، فمن أشهر أسواق العرب الموسمية سوق دومة الجندل بقرى كلب وهي النصف بين العراق والشام كان ينزلها

الناس أول يوم من شهر ربيع الأول، ويستمرون إلى آخر هذا الشهر، فيقيمون السوق بالبيع والشراء، والأخذ والعطاء، وكان يحضرها سائر قبائل العرب من قرُب منهم ومن بعُد وكان يعشرهم أكيدر دومة وهو ملك حصن دومة وربما غلبت على السوق كلب فيعشرهم بعض رؤساء كلب [19]، حيث كانت من أكبر أسواق العرب، ويبدو أن أهميتها جاءت من موقعها، كما جعلها قريبة من بضائع الشام والعراق والجزيرة [20]. وكان بيعهم عن طريق إلقاء الحجارة [21]. ولم تكن دومة الجندل سوقاً يقصدها التجار في موسم واحد معين، بل كانت مفرقاً مهما من مفارق الطرق، وموضعاً يقصده أصحاب القوافل الذاهبون من جزيرة العرب إلى العراق وإلى بلاد الشام، وبالعكس، لوجود الماء العذب بها، وما يحتاج المسافر إليه من زاد وماء. [22]

أما سوق المشقر، حيث هاجر قاعدة البحرين، قيل سميت بهجر بنت المكفف زوجة محلم بن عبد الله صاحب النهر الذي بالبحرين ويطلق أحياناً اسم هجر على البحرين كلها [23]. وكان سوقها في جمادى الأولى [24]، وقيل في جمادى الآخرة إلى آخر الشهر [25]، وقيل في شهر ربيع الآخر [26]، ويقصد السوق قبائل النواحي الشرقية لشبه الجزيرة العربية المشتغلين بالتجارة مع بلاد فارس، منها قبائل تميم وبكر بن وائل وعبد القيس [27]، وكذلك تجار فارس جيرانهم يقطعون البحر، فيتاجرون مع من يقصد هذه السوق من القبائل والحضر، وقد اقترن اسم هجر مع أجود أنواع التمور في البحرين، حيث ضرب بها المثل لكثرته فقيل "**كمستبضع التمر إلى هجر**". [28] أما المشرف على هذه السوق فرؤساء تميم من بني عبد الله بن زيد رهط المنذر بن ساري، وكانوا يتلقبون بألقاب الملوك، وكانوا يعشرونها أي يمكسونها، وكان جميع من يأتيها لا يقدر عليها إلا بخفارة من سائر الناس. وقد كان بيعهم فيه بالملامسة والهمهمة والإيماء، أيضاً ارتبط تجار قريش بهذا السوق للحصول على بضائع بلاد فارس، وقد أعجب الأعراب بأرض هجر، وموضع المشقر فيها، فبقوا فيها ولم يرتحلوا منها. [29]

ثم يرتحلون نحو عُمان من البحرين بتجارتهم ليقيموا سوقاً أخرى في صحار أقدم مدن عُمان وأكثرها أموالاً . في أول يوم من رجب في غير خفارة لأن شهر رجب من الأشهر الحرم [30]. وكان يسكنها عرب جلهم من الأزد، فضلا عن أقوام أخرى من غير العرب [31]، حيث تمتد السوق إلى عشرين من رجب، ويأتيها التجار من لم يشهد ما قبلها من الأسواق، ومن شغلته عنها حاجة، ومن لم يكن له أرب فيما يباع في الأسواق التي قبلها، حيث تُجلب جميع البضائع من اليمن، ويتجهز منها بأنواع التجارات ، وأحوال أهلها

واسعة ومتاجرهم مربحة وبها نخل كثير ومن الفواكه الموز والرمان والسفرجل، حيث كانت تسافر منها مراكب إلى الصين [32]، كما اشتهرت صحار بثيابها، فعرفت باسمها [33]، كما كانت سوقا للتجارات المستوردة من السند والهند والصين، فتعتبر ميداناً هاماً لتجارة بلاد العرب الخارجية [34]، وكان الجلند وآل الجندل يحصل على عشور هذه السوق، وأما طريقة بيعهم كانت فيها بإلقاء الحجارة [35]. ثم يرتحلون من صحار إلى سوق دبا في آخر يوم من رجب فيبيعون ويشترون ليوم واحد، ثم يرتحلون إلى سوق الشحر حيث لم يكن بها عشور فإنها ليست بأرض مملكة، فكانت تقوم إلى النصف من شعبان، ثم يرتحلون إلى عدن إلا تجار البحر، فكانت تقوم أول يوم من شهر رمضان وكانت تعشر من ملوك حمير. ثم إلى صنعاء وكانت تقوم في النصف من شهر رمضان إلى آخره، ثم يذهبون إلى سوقين هما الرابية بحضر موت وعكاظ في أعلى نجد قريب من عرفات فقد كانت عكاظ من أعظم أسواق العرب، حيث كانت قريش مقرها وكذلك قبائل هوازن وغطفان وخزاعة والأحابيش. فقد كانت تكثر فيها مختلف السلع التي لا توجد إلا في سوق عكاظ، [36] وما كان يجري في بقية الأسواق صورة مصغرة لما كان يجري في عكاظ. [37]

ثم يسيرون إلى ذي المجاز بداية شهر ذي الحجة وكان قريب من عكاظ يقيمون فيه إلى يوم التروية، فيأتيهم حجاج العرب والذين لم يشهدوا الأسواق الأخرى. [38]

هذه هي أشهر أسواق العرب الموسمية على طول السنة حتى لا يفوت موعد أي تاجر، إذا هي مواقيت معينة معروفة، يجتمع الناس إليها كلما أهلّت، وينفضون عنها إذا انقضت، وإلى جانب الأسواق الموسمية هناك الأسواق الدائمة (الخاصة):

وهي الأسواق الثابتة في مواضع السكن، كالقرى والمدن والمستوطنات، أي بين الحضر، حيث الاستقرار والإقامة، فيجلس الناس في السوق يبيعون ما عندهم من سلع، يبسطونها على الأرض، أو على الطاولة لعرض البضاعة فوقها، وهم من صغار الباعة ممن لا تكون عندهم سلع كثيرة. أما الباعة الكبار فيجلسون في حوانيت، وهي الدكاكين التي لها أبواب، فإذا انتهوا من البيع أغلقوها ليعودوا إليها في اليوم التالي. غير أنه لم يكن كل الباعة يملكون حوانيتهم، أو ما يعرضونه من سلع للبيع، فبينهم من كان يشتغل لغيره، كأن يكون مملوكاً أقامه سيده في بيعته ليبيع عنه، ومنهم من كان أجيراً اتفق مع صاحب الحانوت ومالكه على أن يشتغل مقابل أجر يقدمه إليه. [39]

رابعاً:– تطور الأسواق في الإسلام:

ترجع نشأة الأسواق في المدن الإسلامية إلى عهد الرسول **صلى الله عليه وسلم** فقد أنشأ سوقاً للمدينة قريبة من دورها. وكانت هذه السوق بداية لتطور عمراني استمر بعد ذلك في المدن الإسلامية في عصورها المتتابعة، [40] وكانت سوق المدينة على عهد الرسول عبارة عن ساحة من الأرض الخالية من البناء سمح لأهل المدينة باستغلالها دون دفع أي أجر، ومُنِع البناء فيها، وكان الراكب ينزل سوق المدينة فيضع رحله ثم يطوف بالسوق ورحله يعاينه ببصره لا يغيبه عنه شيء. [41] وكذلك كانت أسواق "مدن الأمصار" في بداية عهدها أيضاً قضاء لا بناء فيه ولا سقوف سوى ظلال من الحصير كان يضعها الباعة لتظلهم من حرارة الشمس في الأماكن التي يختارونها للبيع والشراء. [42] وكان سوق المدينة النبوي يمثل صورة للحركة الاقتصادية والتجارية للمدينة في عهدها النبوي، فقد ازدادت المدينة المنورة ازدهاراً تجارياً عقب هجرة المسلمين إليها. فكان المهاجرون على معرفة بأمور التجارة فهم من كبار تجار قريش ومنهم أبو بكر الصديق وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله وعبد الرحمن بن عوف . [43] حيث كان في أسواق المدينة مختلف أصناف البضائع، كما عرضت في السوق جميع مصنوعات المدينة المختلفة. ومن الأشياء التي ميزت سوق المسلمين بالمدينة أنها حملت مواصفات سوق المنافسة الكاملة التي حددها المختصون في أمور الأسواق، كذلك من ميزاتها كانت مشاعة لجميع المسلمين فلا يفرض فيها خراج، ولا ينتقص منها لأنها صدقة من النبي صلى الله عليه وسلم على المسلمين.

أما نظام الأسواق في ذلك الوقت فكان على سنة المساجد فمن سبق إلى موضع فهو له حتى يفرغ منه، وقد أكد على ذلك الخليفة عمر بن الخطاب عندما قال "**الأسواق على سنة المساجد، من سبق إلى مقعده فهو له حتى يقوم إلى بيته أو يفرغ من بيعه**"، [44] وقد استمرت الأسواق كذلك في عهد الخلفاء الراشدين، فمثلاً عند بناء مدينة البصرة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب على يد عتبة بن غزوان، وضع مخطط المسجد ودار الإمارة والمنشآت الإدارية، لكن لم ترد أية إشارة من عتبة إلى مخطط لمجموعة من الأسواق أو حتى سوق بعينه قرب المسجد الجامع، وربما قد اكتفى بالسوق القريب منها وهو سوق المربد وهو سوق مشهور يُعدّ نقطة التقاء بين البادية والحاضرة، حيث كانت تتم في هذه السوق تبادل البضائع.

أما في عهد ولاية عبد الله بن عامر لهذه المدينة سنة (25–36 هـ/ 645–656 م) شجع الناس على اتخاذ الأسواق فبنى سوقاً وأصبح السوق الرئيسية في داخل المدينة، [45] حيث كانت الأسواق قبل ذلك على

أطراف المدينة قريبة من الصحراء، فنلاحظ ذلك في تطور الأسواق في عهد الدولة الأموية حين استلم الخلافة معاوية بن أبي سفيان الذي بدأ بالبناء في سوق المدينة المنورة، وكان هذا البناء عبارة عن بنائين أحدهما يدعى (دار القطران) والآخر يدعى (دار النقصان) فأمر بتأجيرهما، [46] وتبعه واليه زياد ابن أبيه والي البصرة فقد اهتم بإنشاء أسواق البصرة وشجع على إقامتها، ومن بين إنجازاته هي بناء دار الرزق وهي عبارة عن مجموعة أسواق تضمها دار واسعة تحتوي على أربعة أبواب، وربما كانت الدار موجودة لكن زياد قام بتنظيمها وتوسيعها. فقد كانت تقوم بوظيفة المخزن الكبير للطعام والمؤن، [47] كما أمر زياد بن ابيه أصحاب الدكاكين في السوق بوضع ألواح خشبية أو حواجز من القصب على أبواب محلاتهم. [48] ثم ازدادت تطوراً في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، فقد أصبحت أسواق مجمعة ما يعرف آنذاك بالقيساريات فكانت مجمعات للأسواق والمحلات، فمثلاً نجد في أسواق الفسطاط عدة قيساريات من بينها قيسارية العسل، وقيسارية الحبال، وقيسارية الكباش، وقيسارية عبد العزيز التي كانت يباع فيها أقمشة البز زمن ولاية عبد العزيز بن مروان على مصر، كذلك في إشارة أخرى إلى تطور الأسواق وتنظيمها في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك حيث أصبح لها سقوف يجمع كل الحوانيت والحِرَف، [49] وقد تشابهت الأسواق العربية في مظهرها العام تقريباً فأغلبها لها سقوف حتى لا تتعرض لعوامل الطبيعة، والبعض الآخر مكشوف. فمثال على ذلك كانت هناك سوق بالقيروان مجاورة للمسجد من ناحية القبلة، وكان لهذه السوق سقف يجمع كل الحوانيت والحرف، ولكن تعرضت هذه السوق للهدم والتدمير، فأمر الخليفة هشام بن عبد الملك بإعادة بنائها سنة 105 هـ/ 723م، [50] فأعدها واليه يزيد بن حاتم حيث رتب أسواقها، فوزعها توزيعاً مهنياً فصارت كل سوق متخصصة بنوع من المهن أو البضائع. [51] وأيضا كان في عهد عامله على العراق خالد القسري أول من بنى الأسواق وسقفها آزاجاً معقودة بالآجر والجص. [52] واهتم كذلك بعمارة سوق المدينة المنورة وتطويرها، حيث كان يتكون من طابقين؛ فاستُخدم الأرضي كحوانيت تؤجر للتجار والبائعين، والعلوي كان يؤجر للسُكنى، وكرر هشام بن عبد الملك إنشاء مثل هذا البناء في بقيع الزبير، وكان للحارات المؤدية إليها أبواب، كما قام بتأجيرها. وقد كان بناؤها عبارة عن مجموعة من الحوانيت تطل على ساحة مكشوفة في الوسط وظهرها إلى الخارج. [53] ويتضح من ذلك أنه أصبح هناك تطور في بناء الأسواق وتغطيتها بهيئة معمارية معينة كفلت وجود حوانيت للتجارة، ومساكن تعلوها أجرت للراغبين في السكن. كما أن هذا التطور أقر مبدأ تأجير البناء التجاري، وأصبح من المؤسسات التي تدر على الدولة ريعاً ثابتاً.

وهذا النمط من المنشآت التجارية يفي بحاجة التجار حيث يوفر لهم الحوانيت الآمنة، والمساكن التي تعلو حوانيتهم حتى يكونوا قريبين منها لمن يرغب في ذلك، خاصةً إذا كان التجار غرباء من بلاد أخرى. كما أنه يحفظ التجارات من الشمس والمطر والغبار، ويمكن إقامتها في المجموعات المعمارية السكنية دون أن تسبب أي ضرر لهذه المساكن وتوفر الحاجات اليومية للساكنين. فيمكن إنشاؤها في أي قطاع من المدينة يتناسب تخطيطها مع طبيعة الحياة في المدينة الإسلامية. (54)

أما التطور الآخر فقد تبلور في تصنيف التجار في مجموعات لكل مجموعة متخصصة في تجارة بعينها موضع بذاته، أي لكل سلعة سوق خاصة بها بالأسواق المجمعة، وقد تنوعت المنشآت التي سارت على هذا النمط من التخطيط. فمنها القيساريات والوكالات والخانات والفنادق. فقد صنفت حوانيتها تصنيفاً تجارياً يمنع وقوع الضرر ويُمكِّن من مراقبة الأسواق، وأن تلبّي حاجات العامة في سهولة ويسر، وألا يؤثر ذلك على حركة المرور بشوارع المدينة وطرقاتها، وقد زاد تنظيم الأسواق بحيث أصبحت أكثر تنسيقاً من حيث الضرر للتجار والعامة من ساكني المدينة، فسمح للصناعات التي لا تتسبب في أذى المباني السكنية أو أن تشغل بعض وحداتها، ومنع ما تسبب في حدوث الضرر، وحددت مسببات الضرر من الدخان والرائحة الكريهة والصوت المزعج، فكانت هذه الصناعات المسببة للضرر ينقلها المحتسب إلى أطراف المدينة، وتأثر موضعها باتجاه الريح إلى حد كبير تأكيداً على منع وصول الأذى والضرر إلى تكوينات المدينة، فمن الصناعات التي كانت خارج المدينة صناعة الجير والفخار، وكذلك الخبازين والحدادين لما يحتاجوه من وقود ونار، فكان على المحتسب أن يبعدهم عن العطارين والبزازين لعدم المجانسة بينهم وهذا تطور آخر في تنظيم السوق.

كان هناك أيضاً أسواق أخرى في أطراف المدينة مثل القصابين والحطابين وحاملي التبن والشوك والحَلفاء، أضف إلى ذلك تجارات الحبوب، فكانت في أطراف المدينة القريبة من أبوابها وكذلك أسواق الجملة الأخرى، وقد انعكس هذا التنظيم للأسواق و الحوانيت على مسميات الأحياء في بعض المدن الإسلامية، فقد سميت أحياؤها بأسماء نوعيات منتجاتها ومتاجرها كالنحاسين والثمّارين والفحامين والبزازين والعطارين والصيارفة والصباغين. (55) وعلى هذه الاعتبارات في كثير من الأحيان جرى تصنيف وتوزيع الأسواق على مخطط المدينة في امتداداتها العمرانية، إلى جانب هذه التنظيمات للأسواق واختصاصاتها. ومن حيث المكان والسلعة كان هناك نظاماً آخر وهي الرقابة على الأسواق، فكانت السوق خاضعة لرقابة موظف خاص يدعى العامل على السوق، (56) وهي وظيفة وجدت منذ عهد الرسول وكانت مهامها في عهد الرسول

والخلفاء الراشدين اقتصرت على الإشراف على نوعية المبيعات، والتأكد من أن المعاملات في السوق تتم حسب المبادئ والقيم الإسلامية، غير أنه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين في البداية كانوا يباشرون بأنفسهم مراقبة الأسواق، ثم استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم سعيد بن سعيد بن العاص على سوق مكة، [57] واستعمل عمر بن الخطاب على سوق المدينة، [58] ، كما استعمل سمراء بنت نهيك الأسدية حيث كانت تمر في الأسواق وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتضرب الناس على ذلك بسوط كان معها، [59] وكان الخليفة عمر بن الخطاب زمن خلافته يطوف في السوق لمراقبة الأمور الجارية فيها، حاملاً درته ، كما أنه استعمل على السوق الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس. [60] وكذلك عمل الخليفة عثمان بن عفان فقد ولّى الحارث بن الحكم على السوق، [61] وكذلك كان الخليفة علي بن أبي طالب يمشي في الاسواق ومعه درته يأمرهم بتقوى الله وحسن البيع. [62] ومع تطور الحياة الحضرية في المدن الإسلامية أصبحت الأسواق على درجة عالية من التنظيم والفعالية، فأصبحت السوق خاضعة لرقابة الدولة من خلال موظف يُدعى العامل على السوق، يعينه الوالي، وهو يتمتع ببعض السلطات القضائية والتنفيذية، ويساعده في تنفيذ مهمته والقيام بواجباته عدد من الأعوان، فمن ضمن واجباته مراقبة الأوزان والمكاييل، وكذلك جمع ضريبة الأسواق. ومثل هذه الواجبات تستهدف خدمة المصلحة العامة ولا تفرض على الصناع أو التجار أو الباعة قيوداً شديدة، ولا تتيح له مجال التدخل الكبير في شؤونهم. ويمكن اعتبار هذه الوظيفة أصل وظيفة المحتسب، المعروفة في النظام القضائي للدولة العربية الإسلامية، والتي فرضتها جملة من الاعتبارات وهي الاقتصادية والاجتماعية والدينية والمالية ذات الصلة الوثيقة بحياة المجتمع. فإن أول ذكر لوظيفة العامل على السوق أو المحتسب وردت في ولاية زياد بن ابيه على البصرة، فقد كان الجعد النمري محتسباً على البصرة في عهد ولايته على البصرة، وله معاونون وأعوان يساعدونه في مهمته، [63] وكانت للمحتسب ومعاونيه مقار في المدن الإسلامية قريبة من الأسواق. [64] أما بالنسبة لصفات المحتسب ومعاونيه فمنها الورع والتقوى، وأن يكون رجلاً مسلماً، بالغاً قادراً، حراً، عدلاً، ذا رأي وصراحة، لا يميل ولا يرتشى، من شيمه الرفق ولين القول، وأن يكون على معرفة بوحدات الأوزان والكيل والأذرع المستعملة في السوق، ومن واجباته أيضاً مراقبة عمليات البيع حتى يمنع الغش وتدليس الأثمان [65] كما يقوم باختيار الدلالين ويتوخى فيهم الأمانة والنزاهة. كما كان ولاة الحسبة يراقبون جودة المصوغات، ويراقبون الصاغة والحاكة والصباغين حتى لا يهربوا بأموال الناس أو حاجياتهم. [66]

وكان الحرص الشديد على تأمين الأسواق، ففي بعض المدن فصلت بين كل أرباب مهنة وأخرى قنطرة، وأنشت لبعض الأسواق أبواب خاصة بها يسهل غلقها وفتحها، وفي بعضها تضع على أبوابها سلسلة كيلا تتمكن الخيول والحيوانات من الدخول فيه، ومثال على ذلك سوق العطارين في فاس التي كانت تضم مائة وخمسين دكاناً تغلق ببابين متينين، بالإضافة إلى ذلك تعهد العطارون بنفقات حراس مسلحين يتجولون ليلاً مع فوانيس وكلاب لتأمين سوقهم، أضف إلى ذلك تولّي السلطة في المدينة مسؤولية حراسة الأسواق، ومن المدن ما خصص فيها حراس للأسواق بالإضافة إلى رجال الشرطة الذين كانت مهمتهم توفير الأمن بالمدينة كلها. (67)

أما بالنسبة للبيع والشراء فكان يتم إما بالنقود، أو بالمقايضة أو الاثنين معاً، وذلك بسبب قلة النقود في ذلك الوقت، فغالبية المعاملات التجارية تتم بطريقة المقايضة. أما الاتجار مع الأسواق الخارجية فكانت تتم بكلتا الطريقتين. (68) فقد عرف العرب قبل الإسلام النقود وتعاملوا بها فترة طويلة وهي الدرهم والدينار، وبظهور الإسلام أقر الرسول صلى الله عليه وسلم الدنانير والدراهم على ما كانت عليه، كما سار الخليفة أبو بكر على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يحاول أن يغير من النقود شيئاً، (69) إلا أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الدرهم وكذلك الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه حيث أنشأوا دور الضرب، التي أسهمت في توفير كميات جديدة من النقد اللازم لتنشط العمليات الاقتصادية المختلفة، (70) واستمر العمل بالدينار والدرهم الأجنبي إلى أن تولى الخليفة عبد الملك بن مروان زمن الخلافة الأموية، فقد قام بتعريب النقود وأصبح الاقتصاد الإسلامي حراً من التبعية الأجنبية، فقد ضبط أوزانها، فقد كانت لهذه الإجراءات مردودات حسنة على الزكاة وبمجمل الحياة الاقتصادية، وهي خطوة أولى على طريق بناء نظام اقتصادي موحد للدولة العربية الإسلامية، تمثلت بالإصلاح الجذري للنظام النقدي، وذلك بإلغائه لكل المؤثرات الأجنبية على العملة، فأصبحت عملة عربية خالصة، (71) أما بالنسبة لسعر الصرف فهذا يرجع إلى معاملات البيع والشراء في الأسواق تتم بموجب العملتين الذهبية والفضية، فكان باستطاعة الشخص أن يدفع لقاء شرائه سلعة إما بالدينار أو بالدرهم، ومن الحقائق الثابتة أن سعر الصرف لم يكن ثابتاً، نتيجة تعرضه لتقلبات السوق، من ارتفاع أسعار لبضائع وانخفاضها، بموجب قانون العرض والطلب. (72) هذا كله اسهم في ازدهار الحياة الاقتصادية ونمو الأسواق وتطورها.

خامساً:– الخاتمة

وخاتمة لبحثنا نقول إن الأسواق قد مرت بمراحل التكوين المعماري في المدن الإسلامية، وأنماطها المتنوعة، وأشكالها المعمارية المرتبطة بظروف نشأتها ووظيفتها، بغيرها من التكوينات المعمارية في المدينة في إطار المبادئ الإسلامية التي تحقق النفع وتمنع الضرر، أما من حيث اختصاصات الأسواق فنجد الأسواق الموسمية الكبيرة والأسواق الدائمة التي تلبي حاجات الناس اليومية، ثم أصبحت أسواق متخصصة في كل حرفة ولكل سلعة لها مكانها المحدد، وهذا يظهر مدى التطور في الأسواق من حيث التنظيم حتى يسهل على المشتري تحصيل بضاعته بكل سهولة ويسر ويكسب الوقت، ثم أصبح لها نظام من حيث المراقبة وجودة المعروض ومنعاً للغش وحفاظاً على سلامة الأسواق وكذلك توفير السيولة ومراقبة سعر الصرف وضبطها. كل هذه الإجراءات اسهمت في ازدهار الأسواق في المدن الإسلامية.

المصادر

([1]) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت – لبنان، 1998م، ج3، ص369.

([2]) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد يعقوب، القاموس المحيط، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، 1993م، ص1157.

([3]) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، د. ط، دار الكتب، القاهرة، 1972م، ج1، ص468.

([4]) ابن منظور، المصدر السابق، ج3، ص369،

([5]) الفيروزابادي، المصدر السابق، ص1157.

([6]) ابن منظور، المصدر السابق، ج3، ص 379.

– الفيروز أبادي، المصدر السابق، ص 1156.

([7]) الفيروزابادي، المصدر نفسه، ص 1484 ، ص1195.

([8]) الفيروزابادي، المصدر نفسه، ص1132.

– جواد، علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ط1، دار الملايين، بيروت – لبنان، 1971م، ج7، ص360.

([9]) الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، 1986م، ص523.

([10]) جواد، علي، المرجع السابق، ج3، ص369.

([11]) إبراهيم، حقي إسماعيل، أسواق العرب التجارية في شبه الجزيرة العربية، ط1، دار الفكر للطباعة، عمان– الأردن، 2002م، ص66.

([12]) الكبيسي، حمدان عبد المجيد، أسواق العرب التجارية، د. ط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، 1989م، ص12.

([13]) إبراهيم، حقي إسماعيل، المرجع السابق، ص66.

([14]) حمور، عرفان محمد، مواسم العرب الكبرى، ط1، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت – لبنان، 1999م، ج1، ص34.

([15])حمور، عرفان محمد، المرجع نفسه، ص36.

([16]) اليعقوبي، أبي علي يعقوب، تاريخ اليعقوبي، د. ط، دار صادر، بيروت – لبنان، د.ت.ج1، ص270.

([17]) المرزوقي، أبي علي أحمد بن محمد، الأزمنة والأمكنة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1996م، ص382.

([18]) اليعقوبي، المصدر السابق، ج1، ص270.

([19]) التوحيدي،أبو حيان،الإمتاع والمؤانسة،ط1، دار الجيل، بيروت– لبنان، 2003م، ج1، ص63.

– المرزوقي، المصدر السابق، ص 382.

([20]) الأفغاني، سعيد، أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، د.ط، دمشق – سوريا،1960، ص238.

([21]) المرزوقي، المصدر السابق، ص383.

([22]) جواد، علي، المرجع السابق، ج3، ص373.

([23]) الحموي، شهاب الدين ابن عبد الله ياقوت،معجم البلدان،د. ط،دار صادر،بيروت – لبنان،د.ت، ج5، ص393.

([24]) اليعقوبي، المصدر السابق، ج1، ص270.

([25]) المرزوقي، المصدر السابق، ص383.

([26]) التوحيدي، أبو حيان، المصدر السابق، ج1، ص63.

([27]) البلاذري،الحسن أحمد بن يحيى،فتوح البلدان،ط1،دار اقرأ، بيروت – لبنان، 1992، ص145.

([28]) الميداني،أحمد بن محمد،مجمع الأمثال،ط3،دار الفكر،بيروت – لبنان،1972م،ج2، ص162.

([29]) المرزوقي، المصدر السابق، ص383.

([30]) اليعقوبي، المصدر السابق، ج1، ص270.

([31]) البلاذري، المصدر السابق، ص143.

([32]) الإدريسي،محمد بن محمد بن عبد الله،نزهة المشتاق في اختراق الآفاق،ط1، عالم الكتب،بيروت لبنان، 1989م، ج1، ص156.

([33]) جواد، علي، المرجع السابق، ج7، ص376.

([34]) العدوي، إبراهيم أحمد، النظم الإسلامية، د. ط، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت، ص82.

([35]) المرزوقي، المصدر السابق، ص384.

– اليعقوبي، المصدر السابق، ج1، ص270.

([36]) المرزوقي، المصدر السابق، ص385، ص388.

([37]) الأفغاني، سعيد، المرجع السابق، ص285.

([38]) المرزوقي، المصدر السابق، ص388.

([39]) جواد، علي، المرجع السابق، ح7، ص365، ص366.

([40]) عثمان، محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، د. ط، مطابع الرسالة، الكويت، 1988، ص253.

([41]) السمهودي، نور الدين علي، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، د. ط، مطبعة السعادة – القاهرة، ص1988، ج1، ص748.

([42]) عثمان، محمد عبد الستار، المرجع السابق، ص253.

([43]) صالح، محمد مصطفى، تنظيم السوق في المدينة المنورة، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2002م، ص102، ص203.

([44]) الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري، د. ط، دار سويدان، بيروت – لبنان، د.ت، ج4، ص45، ص46.

([45]) ناجي، عبد الجبار، دراسات في تاريخ المدن العربية الإسلامية، د.ط، مطبعة جامعة البصرة – العراق، 1986، ص140.

([46]) السمهودي، المصدر السابق، ج2، ص750.

([47]) الطبري، المصدر السابق، ج5، ص222.

([48]) الكعبي،عبد الحكيم، نظم الأسواق في المدينة الإسلامية، مجلة العربي، العدد 619، 2010، ص97.

([49]) ابن عبد الحكم،أبو القاسم عبد الرحمن، فتوح مصر وأخبارها،د. ط، القاهرة، 1961، ص136.

([50]) أبو عبد الله بن عبد العزيز، المغرب في ذكر بلاد أفريقيا والمغرب، د. ط، د.ت.ص52.

([51]) ابن عذاري، المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ط3، الدار العربية للكتاب، بيروت – لبنان، 1983، ص78.

([52]) البلاذري، المصدر السابق، ص399.

([53]) السمهودي، المصدر السابق، ج2، ص750، ص752، ص753.

([54]) عثمان، محمد عبد الستار، المرجع السابق، ص257.

([55]) المقدسي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 2002م، ص183.

– المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، د. ط، دار صادر، بيروت – لبنان، د.ت، ج2، ص92، 96.

([56]) العلي، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1969م، ص267.

([57]) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ط1، دار الفكر، بيروت – لبنان، 2002م، ج1، ص373.

([58]) الحلبي، علي بن برهان الدين، إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون (المعرفة بالسيرة الحلبية)، د.ط، مطبعة الاستقامة القاهرة، 1962، ج3، ص365.

([59]) ابن عبد البر، المصدر السابق، ج2، ص533.

– الكتاني، عبد الحي، نظام الحكومة (التراتيب الإدارية)، د. ط، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، د.ت، ص285.

([60]) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، تاريخ عمر بن الخطابﷺ، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1924م، ص150.

([61]) البلاذري، أنساب الأشراف، د. ط، د. ت، تحقيق جويتي، القدس، 1936، ج5، ص47.

([62]) ابن سعد،محمد ابن سعد،الطبقات الكبرى، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان،د. ت، ج3، ص18.

([63]) العلي، صالح أحمد، المرجع السابق، ص267، ص268.

([64]) عثمان، محمد عبد الستار، المرجع السابق، 264.

([65]) الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، د. ط، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د. ت، ص315.

([66]) الخربوطلي، علي حسني، الحضارة العربية الإسلامية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994، ص201، ص202.

([67]) عثمان، محمد عبد الستار، المرجع السابق، ص264.

([68]) جواد، علي، المرجع السابق، ج8، ص206.

([69]) البلاذري، الفتوح، ص603.

– ابن سلام، أبي عبيد القاسم، الأموال، تحقيق محمد حامد، د. ط، القاهرة، 1934م، ص629.

([70]) حلاق، حسان، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، ط1، دار النهضة العربية، بيروت– لبنان، 1988، ص27، ص28.

([71]) البلاذري، الفتوح، ص603، ص604، ص605.

([72]) إبراهيم، حقي إسماعيل، المرجع السابق، ص149، ص150.